international policy centre for inclusive growth

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مد
عوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي وحكومة البرازيل.

ONE PAGER 431

ISSN 2318-9118 أكتوبر/تشرين الأول 2019

نوع الجنس والحماية الاجتماعية في جنوب آسيا:
تقييم للبرامج غير القائمة على الاشتراكات

شارلوت بيلو، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

حظيت الحماية الاجتماعية باهتمام متزايد كتدبير للحد من الفقر والضعف وتحقيق التحول الاجتماعي، بما في ذلك الحد من عدم المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من أن جنوب آسيا قد أحرزت تقدما ملحوظا من حيث التنمية البشرية في السنوات الأخيرة، فإن المنطقة لا تزال تواجه تفاوتات كبيرة بين الجنسين. وتؤدي المعايير الاجتماعية التمييزية والعوامل الهيكلية إلى إهمال حقوق الفتيات والنساء في جميع مجالات الحياة. ونتيجة لذلك، لا تزال الفتيات والنساء يواجهن تحديات خطيرة من حيث الصحة والتغذية والتعليم والعمل. ولذلك فإن نظم الحماية الاجتماعية التي تستجيب لهذه المخاطر لها أهمية قصوى في المنطقة.

وعلى ضوء هذه الخلفية، اشترك مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مع مكتب اليونيسيف الإقليمي لجنوب آسيا في تحليل مدى تصميم برامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في جنوب آسيا بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين (تيبالدي وبيلو 2019). وجرى استعراض ما مجموعه 50 برنامجا في جميع أنحاء البلدان الثمانية في جنوب آسيا: أفغانستان وبنغلاديش وبوتان والهند وجزر الملديف ونيبال وباكستان وسريلانكا. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى استعراض الأدلة المتعلقة بأثر البرامج على النتائج الخاصة بنوع الجنس.

ووجد أنه لم تشمل أهداف البرامج عموما اعتبارات محددة خاصة بنوع الجنس. وحيثما تم شمل اعتبارات محددة ، فكانت هذه الاعتبارات مرتبطة عادة بالحواجز التي تعترض التعليم، أو صحة الأمومة، أو المخاطر المتصلة بالدخل، أو بأوجه ضعف النساء العازبات والأرامل. بيد أنه لم توجد في آليات الرصد والتقييم التابعة للبرامج سوى أدلة محدودة على متابعة التقدم المحرز في هذه المجالات.

ولدى معظم البلدان برامج تستهدف أو تعطي الأولوية للنساء بصفة عامة أو الحوامل والأمهات والأرامل والنساء العازبات على وجه التحديد. ومع ذلك، لم يُعثر سوى على عدد قليل من البرامج التي تستهدف المراهقات صراحة، مما يمثل فجوة كبيرة بالنظر إلى أوجه الضعف الخاصة بهذه الفئة. ولا تزال هناك أيضا حواجز يتعين التصدي لها لزيادة وعي الناس بهذه البرامج.

وتستخدم مجموعة متنوعة من آليات الدفع لتقديم استحقاقات الحماية الاجتماعية في المنطقة، بما في ذلك المصارف والدفع عبر الهاتف الخلوي ومكاتب البريد. وقد أظهرت التقييمات الحالية أن آليات الدفع المتعددة الطبقات والمعقدة كثيرا ما تزيد من العبء على وقت المرأة.

وفيما يتعلق بتوفير الخدمات التكميلية، من المهم عدم تعزيز أدوار الجنسين من خلالها، وذلك يمكن أن يكون عبر إدراج الآباء في الأنشطة المتعلقة بتغذية الأطفال، على سبيل المثال. ومع ذلك، نادراً ما تبين أن هذا هو الحال في جنوب آسيا.

- وعلى الرغم من أنه تبين أن معظم البرامج توفر معلومات مصنفة حسب نوع الجنس عن المستفيدين، فإن الرصد والتقييم يحتاجان إلى تعزيز لفهم الأثر (الإيجابي أو السلبي) الذي تحدثه البرامج على النتائج الخاصة بنوع الجنس، ليس فقط من ناحية الصحة والتعليم والتغذية، ولكن أيضا من ناحية تمكين المرأة وتغيير المعايير الجندرية.
- وينبغي أيضا تحسين آليات المساءلة الاجتماعية، بما في ذلك عمليات المراجعة الاجتماعية، والرصد المجتمعي، وآليات التظلم، حيث وردت تقارير كثيرة عن خلل في تلك الآليات. وعلاوة على ذلك، لم يتم العثور إلا على أدلة قليلة حول كيفية تغذية الشكاوى والاقتراحات لإصلاح البرامج على أرض الواقع.
- وبالنظر على وجه التحديد إلى التحويلات النقدية، يمكن ملاحظة أن العديد من البرامج تركز على النتائج المتصلة بالأمومة. وهنا، من المهم أن تكون هذه البرامج مصحوبة بنظم قوية للاستجابة لمظالم وشكاوى المرأة والاستفادة منها لتحسين خدمات البرامج.
- وفيما يتعلق ببرامج الأشغال العامة، فإن الحصص المخصصة للنساء والفئات الضعيفة، والأحكام المتعلقة بالمساواة في الأجور، ومرافق رعاية الأطفال والرضاعة الطبيعية، وفترات الراحة، فضلا عن ساعات العمل المرنة، كلها تدابير يمكن تعزيزها.
- وينبغي أن تصبح برامج التغذية المدرسية أكثر مساءلة من حيث مشاركة المرأة في تنفيذ البرامج. وتوقع قيام الأمهات بالإشراف على تنفيذ البرامج دون تعويض، قد يشكل ضغطاً أكبر على مجموعة مثقلة بالفعل بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

وأظهر استعراض تقييمات أثر البرامج التي جرى تحليلها أن صحة الأم يعد مجالاً أظهرت فيه البرامج المتعلقة بجانب الطلب أنها تزيد من استخدام الخدمات؛ ومع ذلك ، فإن نوعية الخدمات تحتاج أيضا إلى تحسين. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والتعليم والعمل، تشير النتائج إلى آثار غير متجانسة إلى حد ما، حيث تختلف النتائج اختلافا كبيراً حسب عمر المستفيدين ونوع جنسهم. وعلاوة على ذلك، لم ينظر سوى عدد قليل جدا من الدراسات في آثار البرامج على المعايير ومواقف السلوك المتعلقة بنوع الجنس على وجه التحديد. ويمكن أن يساعد إدراج أدلة نوعية أكثر على اكتساب فهم أكثر دقة لكيفية انتشار أوجه عدم المساواة بين الجنسين في سياقات مختلفة.

وخلاصة القول إن الاستعراض أظهر أنه على الرغم من وجود بعض الأمثلة الإيجابية، لا يزال يتعين على الحكومات في المنطقة أن تستثمر بشكل كبير لجعل نظم الحماية الاجتماعية لديها أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين، وبالتالي النهوض بالمساواة بين الجنسين في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، يلزم التصدي لعدم وجود آليات شاملة للتظلم والشكاوى، فضلا عن آليات للرصد والتقييم. وأبرز التقييم أيضاً أهمية إجراء تقييمات خاصة بنوع الجنس قبل التنفيذ، لأنها تساعد على ضمان إدراج مواطن الضعف والاحتياجات المتعلقة بالسياق في تصميم البرامج.

المراجع:

Tebaldi, R., and C. Bilo. 2019. Gender and social protection in South Asia: an assessment of non-contributory programmes. Brasília and Kathmandu: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office South Asia.

الآراء الواردة هنا هي آراء الكتاب وليست
بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي أو آراء حكومة البرازيل.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
International Policy Centre for Inclusive Growth
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasília, DF - Brazil

ipc@ipc-undp.org ■ www.ipcig.org
Telephone: +55 61 2105 5000